



مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الاكاديمية في ضوء الانظمة والتشريعات المعمول بها بالجامعات من وجهة نظرهم*

الدكتور صالح سلامة محمود البركات

استاذ مشارك في اصول التربية، قسم العلوم التربوية، قسم العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

البريد الالكتروني: saleh2066@bau.edu.jo

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية (اليرموك ، البلقاء التطبيقية) والفروق التي تعزى لمتغيرات الجنس، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باعداد استبانة مكونة من (34) فقرة موزعة على اربعة مجالات وهي: مجال الحرية في التدريس، ومجال الحرية في التعبير، ومجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي، وحرية البحث العلمي. وقد تم تطبيق الأداة على عينة تكونت (275) من اعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء تم اختيارها بالطريقة القصدية، واطهرت النتائج أن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة ممارسة متوسطة في المجالات الثلاث ، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($a=0>05$) في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الاكاديمية تعزى لاثر متغير الجنس وكانت لصالح الذكور واطهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة الحرية الاكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الاكاديمية. وفي ضوء النتائج يوصي الباحث بضرورة توفير بيئة تشريعية داعمة لحماية الحرية الأكاديمية وان تكون هناك قوانين واضحة تضمن استقلالية الأكاديميين وتؤكد حقوقهم في التعبير عن آرائهم بدون خوف من العقوبات أو التهديدات وبإعطاء أعضاء هيئة التدريس مزيدا من الحرية الاكاديمية لتصبح ممارسة فعلية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الاكاديمية، درجة ممارسة، الجامعات الاردنية، أعضاء هيئة التدريس.

اجري هذا البحث بدعم من جامعة البلقاء التطبيقية خلال اجازة التفرغ العلمي الممنوحة للباحث في العام الدراسي 2023-2024.



The Level of Academic Freedom practiced by Faculty Members in Jordanian Universities in light of the Regulations and Legislation in Force at Universities from their point of view

Dr. Saleh Salama Mahmoud Al-Barakat

Associate Professor of Educational Principles, Department of Educational Sciences,
Department of Educational Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan

Email: saleh2066@bau.edu.jo

ABSTRACT

The study aimed to identify the degree of exercise of academic freedom among faculty members at the Jordanian universities (Yarmouk, Balqa Applied University) and the differences attributed to the variables of gender, type of college, and academic rank. To achieve the objectives of the study, the researcher prepared a questionnaire consisting of (34) items It is divided into four areas: the area of freedom in teaching, the area of freedom in expression, the area of freedom to participate in creating university creativity, and the freedom of scientific research. The cell creation tool was applied by (275) faculty members at Yarmouk University and Balqa University, and the intent was clearly defined. The results showed that the level of academic freedom practice among faculty members was moderate in the three areas. The results also showed that there were no differences in gender variables, type of college, and academic rank.

In the light of diversity seekers for scholars, provide a strong force to support academic freedom, and that there be independent laws headed by the independence of academics and affirm their rights to express their opinions without children from VITA or VITA and faculty members. Read from the academic freedom verse and let it be practiced effectively.

Keywords: Academic freedom, degree of practice, Jordanian universities, faculty members.



مقدمة

تعد الحرية الأكاديمية ليست مجرد حق فردي للأكاديميين، بل هي أساس ضروري لنمو المعرفة العلمية وابتكار الأفكار، كما أنها لا تتم في بيئة معزولة؛ فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في كل دولة. لذلك، فإن حماية الحرية الأكاديمية تتطلب تطوير سياسات فعالة وتعاون بين المؤسسات الأكاديمية على المستوى الدولي. ويتجلى ذلك من خلال غرس اتجاهات إيجابية نحو العلم والقيم العلمية والحرية الأكاديمية بكل خصائصها ومقوماتها؛ باعتبار هذه الاتجاهات مداخل لتكوين فلسفة تربوية واضحة ومحددة المعالم لهذه الجامعات.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح تقدم أي جامعه يعتمد بالدرجة الأولى على ما توفره تلك الجامعة من مقومات ومعايير حرية البحث والتعبير والتفكير واحترام الرأي وحرية الحوار دون رقابة أو قيد أو تدخل في حرية الإعتقاد والبحث عن الحقيقة. ومن هذا المنطلق لابد من التأكيد على حق المؤسسة الجامعية وواجبها في ممارسة الحرية الأكاديمية بجناحيها الفكري والتعبيري، امتداداً إلى تمكينها وتمكين المجتمع من الفعل المجدد. (عبدالمجيد، 2017)

وقد اعتبر القرني (2001) أن الحرية الأكاديمية الوسيلة الأساسية للجامعات لتحقيق عملها الأساسي في التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلًا وتطبيقاً وبدونها تبقى الجامعات شكلاً بلا مضمون ضمني ولا تسهم في تنمية المجتمع وتطوره بالشكل المطلوب، فهي تسير في التعليم الجامعي إلى تمتع الجامعة بحرية اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق تدريسها واختيار الهيئة التدريسية فيها وعدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة، ولهذا فإن الأمور التي تنهجها الحرية الأكاديمية هي توفير حرية الفكر والبحث الحر وإبداء الرأي للهيئة التدريسية في الجامعة، وتعزيز قدراتهم بغية ابتكار مستجدات غير مسبوقه تدعم مكانة تلك الجامعات وتفيد مجتمعاتها في اكتشاف آفاق جديدة تسهم في نهضة أمتها ورفاهية إنسانها وسعادته.

ومما لا شك فيه أن الاستاذ الجامعي ركن من أركان الجامعة، ويقع عليه عبء واسع ومسؤولية كبيرة في إحداث النقلة النوعية نحو الأفضل من خلال منحه كامل حريته في البحث، والعمل الأكاديمي دون أن تكون هناك محددات تمنعه من استقلال ما يمتلك من طاقة وإمكانيات لان حملة الشهادات العالية هم شريحة متميزة تحتاج إلى مساحة واسعة من التحرك والعمل تختلف عن غيرها من شرائح المجتمع الأخرى (القدسي، 2006، 35).

والحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس لا تعني فقط حرية الرأي والتعبير والتدريس، بل تعني أيضاً حرية البحث والنشر والسفر وإلقاء المحاضرات، والمشاركة في الندوات والمشروعات البحثية والحصول على المعلومات واستخدامها، إلى جانب حرية الجامعات في إدارة شؤونها المالية والإدارية بصورة مستقلة، وفي تحديد مناهج ومضامين التعليم الملائمة أو المشاريع البحثية، وتعيين من يتمتعون بالكفاءة والمهارة اللازمة لتحقيق الأهداف التي من أجلها قامت تلك الجامعات، وينمو الاتجاه نحو المزيد من الحرية الأكاديمية لاجتماع الهيئة التدريسية (ماضي، 2007).

وتتميز الحرية الأكاديمية بمنح الثقة الذاتية لاجتماع هيئة التدريس، فتطلق فيهم ملكة الإبداع، وتدفعهم نحو التجديد والتميز والتفرد، وتثير فيهم حافز الابتكار، والاستمرارية في الاداء العلمي والوظيفي الذي يعد في كثير من الدول العربية ومنها الأردن مطلباً رئيسياً من مطالب الاعتماد الأكاديمي في الجامعات، والشعور بالحرية يعزز انتماء الاستاذ الجامعي لكليته وجامعته ومجتمعه، فالاستاذ في كثير من الجامعات العربية يمتلك الحرية في تدريس طالبه ما يراه مفيداً لنموهم الفكري والعلمي، ويزودهم بالمهارات والقيم الاجتماعية والاتجاهات للمساهمة في تنمية أسرهم ومجتمعهم، وله أيضاً حرية الفكر والبحث والاستقصاء والتجريب وتوظيف المعرفة بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصات قسمه وكليته (القرني، 2008).

كما أن المقومات الأساسية للاستاذ الجامعي تجعل منه عالماً ومجتهداً ومحيطاً بالمعرفة في مجال اختصاصه قادراً على إجراء الدراسات والبحوث العلمية وإثراء المعرفة الإنسانية، والمساهمة في تصحيح مسار الامه، فهو المدرس والمربي والباحث ورجل الاخلاق، ولذلك فمن حقه أن يتمتع بالحرية الأكاديمية، وإلا فقد دوره كأستاذ جامعي، ولهذا يحق القول بأن لا أستاذ جامعي بدون حرية أكاديمية، والجامعة بدون أستاذ جامعي، ولا جامعة بدون حرية أكاديمية فهي إذن معادلة ثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار العملية التعليمية التربوية (الزبيدي، 2002).



وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأمم المتحدة تبنت جملة من الإعلانات المتعلقة بالحرية الأكاديمية بما تضمنه من معايير دولية تمثل الحد الأدنى من إيجاد بيئة مواتية لعمل الجامعات والبحث العلمي. والأردن كجزء من المجتمع العالمي وبتصديقه للاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم أصبح ملزماً بموائمة تشريعاته الناظمة للتعليم العالي والبحث العلمي، بحيث يضمن تمتع المجتمع الأكاديمي بكافة جوانب الحرية الأكاديمية في الواقع التطبيقي والممارسات العملية، ولقد ذكرت العديد من الدراسات أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يرون أن قانون الجامعات الأردنية ونظام الهيئة التدريسية في الجامعات لا يضمنان لهم الحرية الأكاديمية وأن نسبة عالية منهم يمارسون الحرية الأكاديمية وفق لاجتهادهم الشخصي وأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح ومحدد لهم (الطراونة ويعقوب، 2001).

كما أكد إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات والبحث العلمي (2004) إلى أن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد العربية تعاني من مشاكل كبيرة، من أبرزها إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي لغايات خارجة عن نطاق غايات التأهيل والتكوين والبحث العلمي، ولقد وردت العديد من الدراسات التي اعتبرت مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية حديثة ولم تتأصل تشريعياً ومهنيماً في منظومة التشريعات الأردنية بشكل واضح، على الرغم من أهمية هذا الأمر سواء بالنسبة للأستاذ والطالب والباحث والمفكر وكل من له علاقة في العمل بالجامعة التي تعتبر منبر الفكر لكل من الأساتذة والطلبة، لذا لا بد من تسليط الضوء على حقيقة هذا الواقع والمؤشرات التي تدل عليه (إعلان عمان، 2004).

كما يؤكد (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مناخ الحرية يُعدّ مطلباً جوهرياً لمجتمع المعرفة الذي يؤكد بدوره على حيوية البحث العلمي، والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي وسبل إنتاج المعرفة، مما يتطلب العمل على إزالة الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها كمقدمة لبناء مجتمع يتميز باتجاهات إيجابية نحو الحريات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، وفي هذا السياق يؤكد «حامد عمار» حق الجامعة وواجبها في ممارسة الحرية الأكاديمية امتداداً إلى تمكينها وتمكين المجتمع من الفعل المجدد الذي يسهم في بناء مجتمع راقٍ (عمار، 1996).

ومن المتفق عليه وفي ضوء ما يرتضيه المجتمع لجامعاته من رسالة ومهام يصاغ ويتشكل دور عضو هيئة التدريس في الجامعة، وعلى الرغم من تعدد وظائف الجامعات في العالم، إلا أن القاعدة العامة والشائعة في وقتنا الراهن أن رسالتها تقوم على ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لذلك فإن دور الأستاذ الجامعي يتمركز حول تلك الوظائف ودرجات متفاوتة وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة وتحديات القرن الحالي تحول دور الأستاذ الجامعي من ناقل للمعرفة إلى متعلم ومدرب ومواكب دائم للتطورات لينمو ويتطور مهنيماً وأكاديمياً كي يتمكن من أداء دوره المعهود في ظل هذه المتغيرات وفي مختلف جوانب الحياة إذ أصبحت مهامه تتعدى دور التعليم إلى البحث والتقني وممارسة الدور التربوي والإرشادي وغير ذلك من الأدوار ليساهم في بناء شخصية المتعلم وتنميتها في جميع الجوانب وإذا كان عضو هيئة التدريس عنصر فاعل في أداء الجامعة لمهامها، فإن أي خلل في عملية إعداده ينعكس سلباً على أدائه التدريسي وعلى نوعية التعليم وجودته، وبناءً على المعطيات السابقة لا بد من توفير الحرية الأكاديمية المطلقة لعضو هيئة التدريس. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية حول التعليم الجامعي وأساليب التدريس فيه، إلى تدني مؤشرات جودة التعليم لدى غالبية الجامعات العربية إلى دون الـ (60%) وفقاً للمعايير المعمول بها، وكان ضعف الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس أحد العوامل الرئيسية في تدني جودة التعليم العالي (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003). وانطلاقاً مما سبق فإن الدراسة الحالية سوف تحاول بيان درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية وعلاقتها ببعض المتغيرات.

مشكلة الدراسة

تعد الحريات الأكاديمية ضرورة لتقدم الجامعات ورفعتها وضرورية للتدريس والبحث عالي الجودة، وللقدرة التنافسية للجامعات على المستوى اقتصاد المعرفة العالمي، ونصت قوانين التعليم العالي في الجامعات الأردنية على أن عضو هيئة التدريس، يتمتع في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتصل بموضوعات الدراسة ونشاطاته الجامعية، وذلك في حدود القوانين المعمول بها مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية (محافظة، 1994 ص106). وتشير التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى تراجع درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية للحرية الأكاديمية وهذا ما أشار إلى التقرير السنوي



الثاني لمؤشر الحرية الأكاديمية للعام (2022) إلى أن العلماء والطلاب في المنطقة العربية يتمتعون بحرية أكاديمية أقل من نظرائهم في أي مكان آخر في العالم، وظهر التقرير مؤشرات الدول العربية في مجال الحريات الأكاديمية نتائج متواضعة، فيما عدا تونس التي حققت معدل (80.7) في المائة، يليهما في الترتيب دولة الكويت والمملكة المغربية وفلسطين (غزة) والأردن والجزائر بمعدلات (51.6 و 47.8 و 44.0 و 30.8 و 30.3) في المائة على التوالي، ورغم ان الحريات الاكاديمية تعد اهم الركائز التي تقوم عليها مؤسسات التعليم العالي الناجحة. فمن خلال حماية هذه الحرية، يتمكن أعضاء هيئة التدريس من أداء دورهم كمنارات للمعرفة والابتكار، كما يساهمون في تشكيل العقول التي ستقود المستقبل في مجتمعاته. فعندما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بحرية أكاديمية، فإن المؤسسات التعليمية تضمن أن التعليم والبحث يتماشيان مع أعلى معايير النزاهة العلمية. وهذا يعزز من سمعة المؤسسة ويجذب أفضل العقول الأكاديمية إليها. والحرية الأكاديمية لا تعني الفوضى أو الفوضوية، بل تعني أيضاً المسؤولية. ويمكن لأعضاء هيئة التدريس أن يمارسوا حرية التعبير والنقد بشروط من الاحترام للمعايير العلمية والأخلاقية، مما يساهم في الحفاظ على جودة التعليم والبحث في المؤسسة الأكاديمية، وقد وضعت الجامعات أنظمة وتعليمات لحماية أعضاء هيئة التدريس من التأثيرات السياسية أو الضغوطات الخارجية التي قد تحاول تقييد أبحاثهم أو مسارات تدريسيهم. مما يساهم هذا في الحفاظ على نزاهة المؤسسة الأكاديمية واستقلاليتها، ويرى الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية ان قانون الجامعات الأردنية ونظام أعضاء هيئة التدريس تحد من ممارسة الحرية الأكاديمية، وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة بالتحرف على مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم.

أسئلة الدراسة، حاولت الدراسة الاجابة عن الاسئلة الاتية:

- 1- ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية في ضوء الأنظمة والتشريعات المعمول بها بالجامعات من وجهة نظرهم؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية تعزى لمتغيرات (الجنس، الخبرة في التدريس، والرتبة الأكاديمية)

أهداف الدراسة، هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- 1- التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية من اجل الكشف عن واقع هذه الممارسة والعمل على تحسينها ورفع مستواها.
 - 2- الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، في استجابات أعضاء هيئة التدريس نحو درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، الرتبة الأكاديمية، الخبرة في التدريس، الجامعة، الكلية).
- أهمية الدراسة:**
- تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية التي تعد من المبادئ الأساسية التي تضمن للعلماء والباحثين أعضاء هيئة التدريس حرية التفكير والبحث والتعليم دون تدخل أو رقابة، وهي ضرورية في تحقيق بيئة تعليمية وبحثية صحية ومثمرة. وعليه تبين أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:
- 1- بما قد تضيفه هذه الدراسة إلى الدراسات المتعلقة بالحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية من إعطائها مؤشرات على درجة الممارسة لدى أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية.
 - 2- أهمية العينة المبحوثة وهم أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية ، حيث يعتبرون البنية الأساسية للجامعة، والأساس الذي يعتمد عليه في تحديد مواصفات الجيل الجديد من الشباب المعول عليهم في حركة
 - 3- ان توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس يضمن لهم القدرة على إجراء البحوث واكتشاف أفكار جديدة دون الخوف من الرقابة أو العقوبات. ويمكن أن تؤدي هذه الحرية إلى تطوير نظريات وأفكار مبتكرة ومفيدة تساهم في تقدم العلوم والمعرفة.
 - 4- تسمح الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، مما يعزز



القدرة على التفكير النقدي والتحليل الموضوعي. وهذا مهم لبناء مجتمع أكاديمي قادر على التفاعل مع التحديات الفكرية والعملية.

5- من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في لفت انتباه اصحاب القرار بمجلس التعليم العالي والجامعات بأحداث تغيرات ايجابية في الأنظمة والقوانين المتعلقة بحرية الاكاديمية تخدم اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية.

6- عندما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بحرية أكاديمية، يمكنهم نقل هذا المفهوم إلى الطلاب، مما يساعد على تطوير مهارات التفكير النقدي والقدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة. التعليم لا يقتصر على نقل المعرفة فقط، بل يشمل أيضاً تشجيع الطلاب على التساؤل والتفكير بشكل مستقل.

7- تساهم الحرية الأكاديمية في تشجيع تنوع الآراء والأفكار، مما يعزز الحوار الفكري بين أفراد المجتمع الأكاديمي. وهذا بدوره يساهم في بناء بيئة تعليمية غنية بالأفكار المختلفة والمبدعة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الحرية الأكاديمية Academic freedom

عرفها الشلول (2009) على أنها حق أعضاء هيئة التدريس والطلبة في حرية التعبير عن وجهات النظر والأفكار وحرية اختيار مضامين الدراسة وحرية مواضيع البحث وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية وحرية المشاركة في صنع القرار دون أي تدخل خارجي من أي جهة كانت . وعرفها الغريب (2012) بأنها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع والتعبير عن آرائه وفلسفة فكره واشتراكه في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمله وممارسة ذلك دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت، وبالتالي فالحرية الأكاديمية حق الأكاديميين في ممارسة حقوقهم دون اي ضغوط وسيطرة.

التعريف الاجرائي: تعرف الحرية الاكاديمية اجرائياً بمستوى ممارسة الأنشطة التدريسية والبحثية وحرية التعبير والمشاركة في صنع القرار الجامعي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية دون ضغوط أو قيود.

University الجامعة : عرفت اليونسكو الجامعة بأنها "بأنها مؤسسة تعليمية تابعة للتعليم الجامعي ترتبط بها مراكز بحثية وثقافية عامة أو خاصة، ومعترف بها سواءً بأنظمة التصديق أو من قبل السلطات المختصة في الدولة" (اليونسكو، 2005).

ويعرف الباحث الجامعة : بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطابع العلمي التخصصي، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.

عضو هيئة التدريس: يعرف الباحث عضو هيئة التدريس بأنه كل فرد حصل على درجة الدكتوراه ويقوم بالتدريس في أحد أقسام الكليات التابعة للجامعات الأردنية وعين بموجب قرار من مجالس الجامعة المتعددة ويحمل رتبة اكااديمية (استاذ مساعد، استاذ مشارك، استاذ دكتور).

درجة الممارسة: ويعرف إجرائياً على أنها الفعل المتوقع من عضو هيئة التدريس في ممارسة أسس الحرية الاكاديمية. ويُعبر عن درجة الممارسة إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب في البنود الموجودة في الادة الدراسة الذي تم تطويره من قبل الباحث.

حدود الدراسة:

- **الحد الزمني:** تم تطبيق اداة الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام 2023 / 2024 .
- **الحد المكاني:** تم تطبيق أداة في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية بالملكة الأردنية الهاشمية.
- **الحد البشري:** أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية.
- **الحد الموضوعي:** درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الاكاديمية في جامعة اليرموك والبلقاء التطبيقية.

الاطار النظري والدراسات السابقة

تعد الحرية الأكاديمية حجر الزاوية لأي نظام تعليمي جامعي يهدف إلى تقدم المعرفة والابتكار، وحماية هذه



الحرية ضرورية لضمان بيئة أكاديمية حرة ومزدهرة. كما أن تعزيز هذه الحرية يساهم في تمكين الأفراد من طرح أفكارهم بحرية، مما يؤدي إلى تطوير العلوم والفنون والفلسفة بشكل مستمر، ويعزز من قدرة المجتمع الأكاديمي على مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

1. **دعم الابتكار والتقدم العلمي:** يعتبر العديد من الباحثين أن الحرية الأكاديمية ضرورية لتحقيق التقدم في المعرفة، حيث يتطلب البحث العلمي الاستقلالية في التفكير والنقد البناء.
2. **توفير بيئة تعلم شاملة:** الحرية الأكاديمية تساهم في توفير بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي والنقاشات المفتوحة، وهو ما يعزز من تجربة الطلاب الأكاديمية. (عنا، 2014)
3. **تعزيز التفكير النقدي:** الحرية الأكاديمية تشجع على التفكير النقدي واستقلالية الرأي. من خلال السماح للمؤسسات التعليمية والمجتمع الأكاديمي بالاستكشاف والنقد دون خوف من العواقب، يتمكن الأكاديميون من طرح أفكار جديدة ومناقشة قضايا معقدة.
4. **الابتكار والتطور العلمي:** العلم لا يتطور إلا عندما يتمكن الباحثون من العمل بحرية واستقلالية. من خلال الحفاظ على الحرية الأكاديمية، يتمكن العلماء من استكشاف مجالات غير تقليدية أو مثيرة للجدل، ما يؤدي إلى اكتشافات وتطورات جديدة. (عمار، 1996)
5. **حماية حقوق الأفراد:** تحمي الحرية الأكاديمية الأكاديميين والطلاب من الرقابة، والانتقام، أو الضغوط الاجتماعية والسياسية التي قد تحد من قدرتهم على التعبير عن آرائهم بحرية.
6. **تنمية المجتمع:** من خلال الحرية الأكاديمية، يمكن للأفراد استكشاف الأفكار والنظريات التي قد تكون غير شعبية أو مثيرة للجدل، مما يساعد في دفع النقاشات الاجتماعية والسياسية إلى الأمام.

- عناصر الحرية الأكاديمية:** تتمثل عناصر الحرية الأكاديمية كما أجمعت عليها الدراسات والأبحاث و آراء علماء التربية بما يلي: معايير ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات.. (Edward, 2011) (Taiwo, 2012).
1. **حرية البحث والتدريس: وتتمثل بما يلي**
 - حرية اختيار موضوعات البحث: يجب أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بحرية اختيار مواضيع بحثهم وتوجيه أبحاثهم في الاتجاهات التي يرونها مناسبة دون الخوف من الرقابة أو العقوبات. يجب أن تكون القضايا التي يتم تناولها في الأبحاث مفتوحة للبحث والتساؤل، بما في ذلك القضايا المثيرة للجدل.
 - حرية تدريس المواد الأكاديمية: يحق للأكاديميين تدريس المناهج والموضوعات الأكاديمية التي يتوافقون معها، على أن تكون هذه الموضوعات مبنية على المعرفة العلمية والدراسات الأكاديمية المستفيضة. يجب أن لا تتعرض المناهج الأكاديمية لأي نوع من الضغط من قبل الأطراف السياسية أو الاقتصادية.
 2. **الاستقلالية الأكاديمية: وتتمثل بما يلي**
 - الاستقلالية في اتخاذ القرارات الأكاديمية: يجب أن يكون للأكاديميين القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال البحث والتعليم، مثل اختيار المنهجيات البحثية، وأساليب التدريس، والمراجع العلمية. هذا يشمل اتخاذ قرارات بشأن التقييم الأكاديمي، مثل تصحيح الأوراق والامتحانات.
 - الاستقلالية المؤسسية: لا ينبغي للجامعات أن تتعرض لضغوط خارجية، سواء من الحكومة أو من القطاع الخاص أو حتى من الهيئات الاجتماعية، التي قد تؤثر على الأبحاث أو المواد الدراسية. استقلالية الجامعة تشكل بيئة حرة تسمح للأكاديميين بالعمل دون الخوف من العواقب.
 3. **حرية التعبير الأكاديمي: وتتمثل بما يلي**
 - التعبير عن الآراء النقدية: يحق للأكاديميين التعبير عن آرائهم الشخصية والأكاديمية بحرية، حتى وإن كانت تلك الآراء تتناقض مع السائد أو قد تثير الجدل. يشمل ذلك الحق في تقديم نقد بناء للسياسات الحكومية، الأنظمة الاجتماعية، أو الاتجاهات الأكاديمية السائدة.
 4. **حماية حقوق الأساتذة والطلاب: وتتمثل بما يلي**
 - حماية من التضييق أو الانتقام: يجب أن يتمتع الأكاديميون بحماية قانونية من أي شكل من أشكال التضييق أو الانتقام بسبب مواقفهم الفكرية أو الأكاديمية. يجب ألا تُفرض عليهم عقوبات بسبب التحدث أو الكتابة عن قضايا قد تكون مثيرة للجدل.
 5. **التقييم الأكاديمي المستقل: وتتمثل بما يلي**
 - معايير تقييم عادلة وشفافة: يجب أن تكون عملية تقييم الأبحاث والأعمال الأكاديمية قائمة على معايير



علمية واضحة ومستقلة. يجب أن يتم تقييم العمل الأكاديمي بناءً على جودته العلمية، وليس بناءً على الانتماء السياسي أو الشخصي أو الأيديولوجي.

• **الحياد في التقييم:** على الجامعات ضمان أن التقييمات الأكاديمية، سواء في مجال البحث أو التدريس، تتم بشكل محايد وغير متحيز. يجب أن تكون هذه التقييمات موضوعية وتعتمد على معايير أكاديمية بحتة، وليس على الاتجاهات الشخصية أو السياسية.

6. دعم البيئة الأكاديمية الحرة: وتتمثل بما يلي

• **الحرية الأكاديمية في المقررات الجامعية:** يجب أن توفر الجامعات بيئة أكاديمية تسمح للأساتذة بتدريس محتوى علمي متنوع يعكس جميع التوجهات الفكرية والعلمية في التخصصات المختلفة. على الجامعات أن تتجنب فرض أي شكل من الرقابة على المواد التعليمية التي تتضمن أفكارًا مبتكرة أو غير تقليدية.

• **تشجيع النقاشات المفتوحة:** ينبغي تشجيع النقاشات المفتوحة داخل الحرم الجامعي حول القضايا العلمية والفكرية والاجتماعية. يجب أن يتم تعزيز الحوار النقدي والمفتوح بين الأساتذة والطلاب على حد سواء، بهدف تعزيز بيئة من التفكير المتبادل والبحث الحر (Spoooner, 2000).

7. الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات: وتتمثل بما يلي

• **الشفافية في عمليات التعيين والترقية:** يجب أن تكون عمليات التعيين والترقية داخل الجامعات قائمة على أسس أكاديمية وموضوعية، دون التأثير من السياسة أو الانتماءات الشخصية. يجب أن تكون معايير الترقية والتعيين واضحة وشفافة لجميع أعضاء هيئة التدريس.

• **المساءلة المؤسسية:** يجب أن يكون هناك آليات للمساءلة داخل المؤسسات الأكاديمية لضمان أن يتم تطبيق معايير الحرية الأكاديمية على جميع المستويات. على الجامعات أن تقدم طرقًا للمراجعة والتقييم المنتظم لسياساتها الأكاديمية والبحثية.

9. الحفاظ على القيم الأكاديمية والأخلاقية: وتتمثل بما يلي

• **المسؤولية الأكاديمية:** في حين أن الحرية الأكاديمية تسمح للأكاديميين بالتعبير عن آرائهم وأبحاثهم بحرية، إلا أنه من المهم أن يتم الحفاظ على المسؤولية الأكاديمية. يجب أن تكون الأبحاث والتعليم ملتزمة بالقيم الأخلاقية والمعايير العلمية، بما في ذلك النزاهة والموضوعية.

• **الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية:** يجب أن تُحترم حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، بما في ذلك حقهم في نشر أفكارهم وأبحاثهم بدون خوف من سرقة الأفكار أو انتهاك حقوقهم.

10. التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المجتمعية: وتتمثل بما يلي

• **عدم الانحراف عن الحقائق:** في حين أن الحرية الأكاديمية تعني حرية التعبير عن الأفكار والآراء، يجب أن يتم الحفاظ على الالتزام بالحقيقة العلمية والموضوعية. من المهم أن يتم احترام الحقائق العلمية وأن لا يتم استخدام الحرية الأكاديمية لنشر معلومات مغلوطة أو مضللة.

• **المسؤولية تجاه المجتمع:** يجب أن يُدرك الأكاديميون أن أفكارهم وأبحاثهم قد يكون لها تأثير اجتماعي. لذلك، يجب أن يتحلوا بالمسؤولية في التأكد من أن عملهم لا يعزز التحيز أو يضر بالمجتمع، مع الحفاظ في نفس الوقت على حرية التعبير والاستقلالية. (Neil, 2017) (Peter, 2006)

التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية:

تواجه الحرية الأكاديمية مجموعة من التحديات التي تشكل عائق أمام ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحقوقهم وحياتهم الأكاديمية وتتمثل بما يلي:

1. **التدخلات السياسية:** في بعض الدول، يمكن أن تتعرض الجامعات لضغوط من الحكومات أو الأحزاب السياسية، مما يحد من حرية البحث والتعليم. هذا يشمل الرقابة على المحتوى الأكاديمي أو قمع الآراء المعارضة.
2. **التمويل وتأثير الشركات:** يمكن أن يؤثر التمويل الخارجي من الشركات أو المؤسسات الخاصة على نتائج الأبحاث الأكاديمية، مما يثير القلق بشأن التحيز التجاري أو الصناعي.
3. **الرقابة الذاتية:** بعض الأكاديميين قد يمارسون رقابة ذاتية بسبب القلق من فقدان التمويل أو تعرضهم للعقوبات أو الهجوم الشخصي أو المهني. (عبد المجيد، 2017)

العوامل المؤثرة في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للحيات الأكاديمية

تتأثر ممارسة الحرية الأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بعدة عوامل داخلية وخارجية تتراوح بين السياسات المؤسسية، والنظام السياسي، والظروف الاجتماعية، وصولاً إلى عوامل شخصية ومهنية. هذه



العوامل يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأكاديميين على التعبير عن آرائهم الأكاديمية، إجراء أبحاث مستقلة، والمشاركة في نقاشات أكاديمية دون قلق من العواقب السلبية. إليك أبرز العوامل التي تؤثر في ممارسة الحرية الأكاديمية (Henry, 2019):

1. **السياسات المؤسسية والهيكل التنظيمي وتمثل بما يلي.**
 - **الاستقلالية المؤسسية:** الجامعات التي تحترم الاستقلال الأكاديمي لأعضائها توفر بيئة تتيح لهم حرية أكبر في التعبير والبحث. الجامعات التي تتمتع بسياسات تعزز من مشاركة الأكاديميين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالبحث والتدريس، توفر مساحة أوسع للحرية الأكاديمية.
 - **التثبيت الأكاديمي (Tenure):** الحصول على التثبيت الأكاديمي (أي ضمان الاستقرار الوظيفي) يعد عاملاً مهماً في تعزيز الحرية الأكاديمية. الأساتذة الذين تم منحهم التثبيت الأكاديمي غالباً ما يكونون أقل عرضة للضغوط المؤسسية التي قد تؤثر على أبحاثهم أو آرائهم.
 - **الإدارة الأكاديمية والقيادة:** دور القيادات الأكاديمية (مثل رؤساء الأقسام أو العمداء) في دعم حرية التعبير الأكاديمي له تأثير كبير. القادة الذين يقدرّون التنوع الفكري ويشجعون النقاشات المفتوحة يساهمون في خلق بيئة أكاديمية أكثر حرية.
 - **الرقابة الأكاديمية:** بعض الجامعات قد تمارس شكلاً من أشكال الرقابة على الأبحاث أو التدريس (سواء بشكل رسمي أو غير رسمي) للسيطرة على الموضوعات التي قد تُعتبر حساسة أو مثيرة للجدل، مما يؤثر سلباً على حرية الأكاديميين في ممارسة أبحاثهم.
2. **الضغوط السياسية والقانونية فالجامعات في البلدان ذات الأنظمة السياسية الاستبدادية أو التي تشهد تقييداً للحريات العامة قد تواجه ضغوطاً من الحكومات لمنع نشر أبحاث أو أفكار تنتقد السياسات الحكومية أو تعبر عن آراء مثيرة للجدل. في بعض الأحيان، يتم تقييد حرية الأساتذة في تدريس أو البحث في موضوعات قد تكون حساسة سياسياً.**
3. **القوانين واللوائح:** تحد بعض القوانين من حرية التعبير الأكاديمي، مثل القوانين التي تفرض رقابة على المواد الدراسية أو الأبحاث التي تتعلق بالقضايا السياسية أو الدينية، تؤثر سلباً على قدرة الأكاديميين على ممارسة الحرية الأكاديمية. في بعض الحالات، قد تتعرض الجامعات لضغوط من الحكومات أو السلطات المحلية لتقييد حرية الأبحاث أو التدريس في مجالات معينة.
4. **الضغوط الاجتماعية والثقافية:** وتمثل بما يلي.
 - **التقاليد الثقافية:** في بعض الثقافات، قد تكون هناك تفضيلات اجتماعية تؤثر على نوعية الأفكار المسموح بها داخل الأكاديمية. في المجتمعات التي تتسم بالتحفظ أو القيم التقليدية، قد يشعر أعضاء هيئة التدريس بضغط اجتماعي لعدم طرح أفكار مبتكرة أو غير تقليدية في مجالات مثل الدراسات الجنسانية، حقوق الإنسان، أو الحرية السياسية.
 - **التمييز والاضطهاد:** التمييز بسبب الجنس، العرق، الدين، أو التوجهات السياسية قد يؤثر على قدرة أعضاء هيئة التدريس على ممارسة الحرية الأكاديمية. على سبيل المثال، يمكن أن تواجه الأكاديميات من النساء أو أعضاء الأقليات صعوبة أكبر في التعبير عن آرائهم أو المساهمة في مجالات بحثية معينة بسبب التحيزات الثقافية أو الاجتماعية.
 - **الضغط المجتمعي:** في بعض الحالات، قد يشعر الأكاديميون بضغط من المجتمع المحلي أو الطلاب لتجنب تدريس موضوعات مثيرة للجدل أو الحساسة. في هذا السياق، قد يتجنب بعض أعضاء هيئة التدريس مناقشة أو البحث في موضوعات قد تُعتبر غير مقبولة اجتماعياً.
5. **التحديات المالية والاقتصادية: وتمثل بما يلي**
 - **تمويل البحث:** القدرة على الحصول على تمويل البحث تعد عاملاً رئيسياً في تحديد حريتهم الأكاديمية. الأكاديميون الذين يعتمدون على التمويل الحكومي أو مؤسسات خاصة قد يشعرون بضغط لتوجيه أبحاثهم في مجالات معينة قد تكون أكثر قبولا من قبل الجهات المانحة. هذا قد يقيد حرية الاستقلالية الأكاديمية والبحثية.
 - **الضغوط الاقتصادية على الجامعات:** في بعض الجامعات التي تعاني من مشاكل مالية، قد يكون هناك ضغط لتوجيه الأنشطة الأكاديمية والتدريسية نحو المجالات التي تُدر دخلاً أكبر للجامعة (مثل التخصصات التقنية أو المهنية)، مما يؤدي إلى تقليص حرية التدريس والبحث في مجالات أكاديمية غير ربحية أو أقل شعبية.



6. التقييم الأكاديمي ومعايير الأداء: وتتمثل بما يلي

- **المعايير المؤسسية للتقييم:** الجامعات قد تستخدم معايير تقييم أكاديمية (مثل النشر في مجلات مرموقة، عدد الأبحاث المنشورة، نتائج الطلاب) يمكن أن تحد من حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار موضوعات أبحاثهم. بعض التخصصات قد تكون أكثر "قيمة" من الناحية المؤسسية أو المالية، ما يدفع الأكاديميين للتركيز عليها بدلاً من السعي وراء موضوعات قد تكون أكثر إثارة للجدل أو غير تقليدية.
- **المراجعة من الزملاء:** في بعض الحالات، قد تؤدي آراء الزملاء الأكاديميين إلى قيود غير مباشرة على حرية أعضاء هيئة التدريس، خاصة إذا كانت توجد "سائدة أكاديمية" أو ثقافة تفضل نوعاً معيناً من الأبحاث أو الأفكار. بعض الأكاديميين قد يشعرون بأنهم مجبرون على تقديم أبحاث أو أفكار تتماشى مع التوجهات السائدة لتجنب الانتقادات أو التهميش.

7. العوامل الشخصية والتوجهات الفكرية: وتتمثل بما يلي

- **الاعتقاد الشخصي والمرونة الفكرية:** بعض الأكاديميين قد يكونون أقل ميولاً للتعبير عن آراء مثيرة للجدل بسبب قناعات شخصية أو خوف من التذاعيات. في حين أن آخرين قد يمتلكون شجاعة أكاديمية أكبر للدفاع عن آرائهم الأكاديمية حتى في ظل معارضة شديدة.
- **الانتماء السياسي أو الأيديولوجي:** قد تؤثر الانتماءات السياسية أو الأيديولوجية على حرية الأكاديميين في مناقشة أو بحث القضايا السياسية والاجتماعية. في بعض الأحيان، قد يشعر أعضاء هيئة التدريس بالضغط للتكيف مع التيارات الفكرية السائدة في مؤسساتهم الأكاديمية.

8. البيئة التقنية والبحثية: وتتمثل بما يلي

- **التقدم التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي:** في عصر الإنترنت، قد يواجه الأكاديميون ضغطاً متزايداً من وسائل الإعلام الاجتماعية والجمهور العام بشأن أفكارهم أو أبحاثهم. في بعض الحالات، قد يتعرض الأكاديميون لانتقادات شديدة عبر الإنترنت نتيجة لمواقفهم الفكرية أو آراءهم الأكاديمية، مما قد يؤثر على قدرتهم على ممارسة الحرية الأكاديمية.
- **الوصول إلى المعرفة:** توفر الموارد البحثية والتكنولوجية مثل قواعد البيانات الرقمية، المكتبات الإلكترونية، والتعاون الدولي يساعد الأكاديميين على توسيع مجالات بحثهم وممارسة الحرية الأكاديمية. في المؤسسات التي تفتقر إلى هذه الموارد، قد يواجه الأكاديميون صعوبة في تنفيذ أبحاثهم بشكل مستقل.

9. الضغط من الطلاب والجمهور

- **المطالب الطلابية:** في بعض الحالات، قد يواجه الأكاديميون ضغوطاً من الطلاب الذين قد يطالبون بتغيير طرق التدريس أو موضوعات البحث لتناسب مع اهتماماتهم أو تطلعاتهم. قد يشعر بعض الأكاديميين بالتردد في تبني موضوعات أو طرق تدريس غير شعبية خوفاً من رد فعل الطلاب.
- **الضغوط الجماهيرية:** في بعض المجتمعات، يمكن أن يتعرض الأكاديميون لضغوط من جمهور واسع، مثل وسائل الإعلام أو مجموعات الضغط، التي تطالبهم بتبني آراء معينة أو التخلي عن أفكار مثيرة للجدل (Cary & Nelson & Kevin Mattson, 2005).

Nelson & Kevin Mattson (2005).

التأثيرات السلبية لغياب الحرية الأكاديمية عن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية:

لغياب الحرية الأكاديمية تأثيرات سلبية واسعة النطاق، تؤثر ليس فقط على جودة التعليم والبحث، وفيما يلي أبرز التأثيرات السلبية لغياب الحرية الأكاديمية:

1- تقليص الإبداع والابتكار

- **تقييد الأفكار الجديدة:** عندما يفتقد الأكاديميون إلى حرية التعبير والبحث، يكونون أقل قدرة على طرح أفكار جديدة أو ابتكار حلول غير تقليدية للمشاكل. البحث العلمي يتطلب حرية لاستكشاف أفكار غير تقليدية أو مثيرة للجدل، وعندما يتم تقييد هذا النوع من الأفكار، يصبح من الصعب تحقيق تقدم علمي أو ابتكار.
- **الحد من التنوع الفكري:** غياب الحرية الأكاديمية يؤدي إلى بيئة جامعية خالية من التنوع الفكري، حيث يتم تشجيع التفكير الجامد والتقليدي. هذا يمكن أن يعيق عملية الإبداع والابتكار، سواء في البحث الأكاديمي أو في طرق التدريس.

2- تدهور جودة التعليم والبحث

- **تقليل جودة الأبحاث:** في غياب الحرية الأكاديمية، قد يضطر الأكاديميون إلى تقليص نطاق أبحاثهم أو توجيهها نحو موضوعات مقبولة أو آمنة، بدلاً من السعي وراء أبحاث غير تقليدية أو مبتكرة. هذا يؤدي إلى



ترجع جودة البحث العلمي، حيث يُعطى الأولوية للمواضيع التقليدية أو التي تتماشى مع الأيديولوجيات السائدة.

- **تدريس سطحية:** عندما يشعر الأكاديميون بأنهم مضطرون إلى تقييد ما يدرسونه أو ما يناقشونه في الفصول الدراسية، قد يؤدي ذلك إلى تدريس مواد أكاديمية سطحية أو غير نقدية. وهذا ينعكس على الطلاب الذين يفقدون القدرة على التفكير النقدي أو على التعامل مع القضايا المعقدة.

3- خلق حرية التفكير النقدي

- **تدريب الطلاب على الانصياع:** الجامعات ليست فقط مكاناً للبحث والتعليم، بل هي أيضاً مكان لتدريب الطلاب على التفكير النقدي. إذا كانت الجامعة تفرض قيوداً على حرية البحث والتعليم، فإنها تضيق على الطلاب حرية التفكير النقدي والقدرة على السؤال والتشكيك. هذا يؤدي إلى تعليم جيل من الطلاب غير قادرين على التفكير بشكل مستقل أو استكشاف أفكار جديدة.

- **الاستسلام للمعايير السائدة:** عندما يتم قمع النقاشات أو فرض آراء معينة على الطلاب، فإنهم يتعلمون الانصياع بدلاً من التفكير بأنفسهم. يؤدي هذا إلى إنشاء بيئة أكاديمية هشة، حيث يُمنع الطلاب من فهم أو استكشاف وجهات نظر أخرى قد تكون أكثر تقدماً أو تقدم حلاً جديدة.

4- تفاهم الرقابة والرقابة الذاتية

- **ممارسة الرقابة الذاتية:** في غياب الحرية الأكاديمية، قد يبدأ الأكاديميون في ممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم تجنباً للانتقادات أو التذاعيات السلبية. هذه الرقابة الذاتية تقيد قدرتهم على ممارسة البحث بحرية أو المشاركة في نقاشات فكرية جريئة أو مثيرة للجدل.

- **الخوف من العواقب:** الأكاديميون قد يتجنبون التعامل مع موضوعات معينة خوفاً من العواقب الأكاديمية أو المهنية، مثل فقدان التمويل أو الترقيّة أو التعرض للانتقادات الحادة من قبل الإدارة أو الزملاء.

5- التأثير السلبي على سمعة الجامعة

- **انخفاض مصداقية الجامعة:** غياب الحرية الأكاديمية يمكن أن يؤدي إلى تدهور سمعة الجامعة في الأوساط الأكاديمية والعلمية. عندما تُعرف الجامعة بأنها تقيّد حرية الفكر أو تمارس الرقابة على الأبحاث أو المواد الدراسية، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع الأكاديمي فيها. كما أن هذا يؤثر سلباً على القدرة على جذب الكفاءات الأكاديمية والطلاب المتميزين.

- **تقليل التفاعل الأكاديمي الدولي:** الجامعات التي تفتقر إلى الحرية الأكاديمية قد تجد صعوبة في التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية. حيث أن الأكاديميون والباحثون في جميع أنحاء العالم يفضلون التعاون مع مؤسسات تشجع على الحرية الأكاديمية وتسمح بحرية التعبير عن الأفكار.

6- تأثيرات اجتماعية وثقافية سلبية

- **تعزيز الاستبداد الفكري:** غياب الحرية الأكاديمية يعزز من ثقافة القمع الفكري، حيث يتم تقييد التنوع الفكري والمعرفي. هذا يؤدي إلى خلق بيئة أكاديمية أحادية الصوت، ما يمنع المجتمع الأكاديمي من الاستفادة من الأفكار الجديدة التي قد تحل المشكلات الاجتماعية والثقافية المعقدة.

- **الإضرار بالحوار المجتمعي:** إذا كانت الجامعات لا تسمح بالبحث المفتوح والمناقشات الجريئة حول القضايا الاجتماعية والسياسية، فإنها تساهم في تقييد الحوار المجتمعي الأوسع. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الوعي العام بالقضايا الحاسمة مثل حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والبيئة. (Scholars at Risk، 2019)

7- انخفاض الثقة في النظام الأكاديمي

- **تدهور الثقة في الأكاديميا:** غياب الحرية الأكاديمية قد يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الأكاديمية من قبل الطلاب، الأكاديميين، والمجتمع بشكل عام. إذا كانت الجامعات تُعرف بأنها أماكن تُقمع فيها حرية الفكر، فإن الطلاب والأساتذة قد يفقدون إيمانهم في قيم التعليم العالي.

- **التحيز الأكاديمي:** عندما تُفرض قيود على الفكر الأكاديمي، قد يحدث تحيز فكري في البحث والتعليم، حيث يتم تفضيل بعض الآراء أو التوجهات على حساب أخرى. هذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان التنوع والتعددية في الفصول الدراسية، وقيود قدرة الطلاب على مواجهة وجهات نظر جديدة أو التفاعل مع مفاهيم مختلفة.

8- التأثير على التقدم العلمي والمجتمعي

- **تعطيل التقدم العلمي:** إذا كان الأكاديميون غير قادرين على إجراء أبحاث مستقلة أو استكشاف أفكار جديدة بحرية، فإن ذلك يعطل التقدم العلمي. البحث العلمي يعتمد على القدرة على التجربة والاختبار والاستكشاف دون الخوف من العواقب. عندما يفرض الرقابة على البحث أو يتم تقليص نطاقه، فإن الابتكار العلمي يتباطأ.



- **إعاقة حل المشكلات المجتمعية: غياب الحرية الأكاديمية يعني تقليص القدرة على معالجة القضايا المجتمعية الكبرى بشكل نقدي وواقعي.** فالأفكار الجديدة التي قد تساهم في إيجاد حلول فعالة للمشكلات الاجتماعية والسياسية قد يتم قمعها، مما يؤثر سلبيًا على قدرة المجتمع على التكيف مع التحديات المعاصرة.
- 9- **التأثير على رفاهية أعضاء هيئة التدريس**
- **الإجهاد النفسي والمهني:** عندما يشعر الأكاديميون أنهم لا يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية أو العمل على أبحاثهم بحرية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ضغوط نفسية واحتراق مهني. هذا قد يؤثر على رفاههم العام ويقلل من إنتاجيتهم الأكاديمية.
- **التقليل من الدافع المهني:** الحرية الأكاديمية تمثل حافزًا للأكاديميين لتحقيق التفوق في أبحاثهم ودروسهم. غيابها يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الدافع والرغبة في التميز الأكاديمي. (Kathi and Weeks 2007)..

(Taiwo, (2012)

أهمية حماية الحرية الأكاديمية:

يرى كاثي ويكس (Kathi Weeks (2007) ان اهمية الحرية الاكاديمية تنبع من.

1. **حماية المساواة في الفرص:** الحرية الأكاديمية توفر بيئة يتمكن فيها جميع الأكاديميين والطلاب من الوصول إلى الفرص التعليمية والبحثية دون التمييز أو التحيز.
2. **ضمان التعددية الفكرية:** بتعزيز الحرية الأكاديمية، يتمكن الأفراد من استكشاف مجموعة واسعة من الآراء والأيديولوجيات التي تعزز من الفهم العميق والمتعدد للأفكار.
3. **مواكبة التطورات العالمية:** في عالم سريع التغير، تحتاج الجامعات إلى بيئة حرة لتحديث مناهجها وتطوير أبحاثها بما يتواءم مع التحديات العالمية الجديدة، مثل التغير المناخي، القضايا السياسية الدولية، والابتكارات التقنية.
4. **نمو المجتمع الأكاديمي:** عندما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الأكاديمية، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على المساهمة في تطوير المعرفة الإنسانية والمشاركة في المناقشات العالمية. وهذا بدوره يعزز من مكانة الجامعة في المجتمع الأكاديمي الدولي" (Kathi and Weeks (2007)

الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومتغيرته وافاد منها في تفسير النتائج وهذه الدراسات مرتبة حسب تنازلياً حسب تاريخ اجرائها.

قام الطراونة (2007) بدراسة والتي هدفت الى التعرف على درجة ممارسة الحرية الاكاديمية في الجامعات الاردنية الحكومية والخاصة ومعوقاتهما من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاردنية ، وتم استخدام استبانته قام الباحث بتطويرها لهذا الغرض، وأظهرت نتائج الدراسة ان الحرية الاكاديمية في الجامعة تمارس بصورة متوسطة وان معوقات حرية التدريس قد حصلت على المرتبة الاولى في الجامعات الحكومية في حين حصلت معوقات البحث العلمي على المرتبة الاولى في الجامعات الخاصة .

وفي دراسة إبراهيم (2008) التي هدفت للكشف عن الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، وقد تكوّنت عينة الدراسة من (143) باحثاً و(120) عضو هيئة تدريس. استخدمت الباحثين استبانتيين ، الأولى استبانته استطلاع لآراء الباحثين ، والثانية استبانته استطلاع لآراء أعضاء هيئة التدريس حول واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية ، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي : وجود الكثير من المعوقات ، أمام ممارسة الحرية الأكاديمية سواء للباحثين ، أو لأعضاء هيئة التدريس ، كما أن بعض مظاهر الحرية الأكاديمية لا تتحقق مطالبها ، كذلك الضمانات اللازمة لممارسة الحرية الأكاديمية غير متحققة ، ووجود تأثير المتغير النوع، نوع الكلية لمدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية ، بينما لا يوجد تأثير لمتغير الرتبة الأكاديمية ، ووجود تأثير لمتغير نوع الكلية لمدى تحقق الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس ، بينما لا يوجد تأثير لمتغير الرتبة الأكاديمية.

واجرى الشبول والزيود (2009) دراسة وهدفت الدراسة إلى تُعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة بعد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تعزى



للجنس والرتبة الأكاديمية. بينما لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في ممارستهم للحرية الأكاديمية.

وفي دراسة السعود والخطيبية (2011) التي هدفت الى تعرف تصورات أعضاء الهيئات الدراسية في الجامعات الاردنية لدرجة حرياتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بانجازهم الحثي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الاردنية والبالغ عددهم 4789 وبلغت عينة الدراسة 510 أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقة العشوائية. واستخدمت الاستبانة كاداة للدراسة لتعرف تصورات اعضاء الهيئات التدريسية لدرجاتهم الأكاديمية. اظهرت النتائج الدراسة ان تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية وانجازهم الحثي قد جاء بدرجة متوسطة. وليس هناك علاقة ارتباطيه بين الحرية والأكاديمية والانجاز الحثي لأعضاء هيئة التدريس كما انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات اعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية.

واجرى الاسود وعساف (2014) دراسة هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي، بتطبيق أداة الدراسة المكونة من (40) فقرة والموزعة على أربعة مجالات هي: (حرية التدريس، حرية التعبير، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي) وشملت عينة عشوائية بلغت (91) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات بمحافظات غزة. وقد أظهرت الدراسة: ان مستوى الرضى عن الحرية الأكاديمية الممنوحة لهم جاءت بدرجة متوسطة بنسبة (61.5%) حيث احتل مجال (اتخاذ القرار) المركز الأول بنسبة (67%) يليه مجال (حرية التدريس) بنسبة (60.4%) يليه مجال (حرية التعبير) بنسبة (57.9%) وأخيراً مجال (البحث العلمي) بنسبة (55.3%). واطهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص). وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة استحداث وحدة تابعة للجودة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية لتتابع حركة ومساحة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتأسيس ثقافتهم حولهم وضرورة دعم أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على التنوع باستخدام أساليب متنوعة في التدريس بعيداً عن التقيد في محتوى المادة المطروحة للتدريس.

واجرت العامري (2015) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الباحة، والكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حول ممارسة الحرية الأكاديمية التي تعزى إلى متغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجنس، الجنسية، نوع الكلية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وتكون مجتمع الدراسة من (985) من أعضاء الهيئة التدريسية، وجرى اختيار (350) عضواً بأسلوب العينة الطبقيّة العشوائية. واطهرت النتائج عدم وجود فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في متغير خدمة المجتمع. ووجود فروق حول درجات الحرية الأكاديمية الكلية على بعدي البحث العلمي، وخدمة المجتمع (وفقاً للجنسية لصالح السعوديين. وتوجد فروق حول درجات الحرية الأكاديمية، وأبعادها وفقاً للكلية الجامعية لصالح الكليات العلمية. وكذلك تبين وجود فروق على الدرجة الكلية وبأبعاد (التدريس، البحث العلمي، المشاركة بصناعة القرار) تعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية لصالح عضو هيئة التدريس من رتبة الأستاذ.

واجرى الخوالدة (2016) دراسة هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعوقات ممارستها من وجهة نظرهم. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الزرقاء، والبالغ عددهم (217) عضو هيئة تدريس، وبلغت عينة الدراسة (155) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير استبانة لتعرف استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية ومعوقات ممارستها. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء قد جاءت بدرجة متوسطة، وأن جميع مجالات الأداة جاءت بدرجة متوسطة باستثناء مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي جاء بدرجة منخفضة، كما وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لحريةهم الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (الجنس، الرتبة الأكاديمية، لخبرة). وكذلك بينت الدراسة أن معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم بشكل عام كانت



كبيرة.

وأجرت صديق (2019) دراسة هدفت التعرف على الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دهوك وعلاقته ببعض المتغيرات من وجهة نظرهم هدفت إلى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دهوك، وقد اعتمد الباحث في البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وقد اختار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة دهوك، بلغ عددهم (300) تدريسي، من كليات (الهندسة، العلوم، الزراعة، التربية الأساسية، العلوم الإنسانية واللغات)، بواقع (156) تدريسي من الكليات العلمية و(144) تدريسي من الكليات الإنسانية. ولتحقيق الأهداف اعتمد الباحث أداة الاستال (2013) لأنها تتناسب مع أهداف البحث الحالي للحرية الأكاديمية، وتتكون من (45) فقرة، موزعة على أربعة مجالات هي: اتخاذ القرار، وحرية التعبير، والبحث العلمي، والتدريس. وقد تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام معامل ارتباط بيرسون، واختبار (ت) لعينة واحدة وعينتين.

وأجرت الزامل (2023) دراسة هدفت إلى توضيح مفهوم الحرية الأكاديمية، ودراسة مدى توفره في الجامعات السعودية، وجامعة الأميرة نورة على وجه الخصوص؛ من خلال ممارسة أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا، واتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، الذي يقوم على وصف وتحليل دقيق لظاهرة معينة، من خلال: الوصف الكيفي من جانب، والكمي الرقمي من جانب آخر، ذلك أن الوصفي الكيفي يصف الظاهرة ويبين خصائصها، أما التعبير الرقمي فيبين وصفاً كمياً مهنيًا، وتم بناء الاستبانة المناسبة والتي تم عرضها على أعضاء هيئة التدريس، وطالبات الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة، حيث طبقت الدراسة على (249) عضو هيئة تدريس، و (215) طالبة من طالبات الدراسات العليا في الجامعة، وأشارت النتائج إلى أن ممارسة الحرية الأكاديمية كانت متوسطة، إذ بلغ متوسط الحرية عندهم (78.4) في حين بلغت الحرية الأكاديمية عند الطالبات (79.2)، وتبين أن هناك اختلافًا ذا دلالة في ممارسة الحرية الأكاديمية، تعزى للدرجة العلمية، بينما لم تكن هناك فروق فردية تعزى لاختلاف المستوى الدراسي بين الطالبات.

يلاحظ من الدراسات السابقة التي تم إجراؤها حول مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية انها تتنوع من حيث السياق الجغرافي والسياسي والنظري وان هناك تفاوت بين الجامعات الحكومية بمدى ممارسة الحرية الأكاديمية كما أن الخبرة المهنية تلعب دورًا في قدرة الأساتذة على ممارسة الحرية الأكاديمية بحرية أكبر. فقد أظهرت الدراسات الاختلاف بين الأكاديميين ذوي الخبرة القصيرة والطويلة فبعض بعض الدراسات أظهرت أن الأكاديميين ذوي الخبرة الطويلة يميلون إلى ممارسة حرية أكاديمية أكبر من زملائهم الجدد، وذلك بسبب مكانتهم الأكاديمية الراسخة ووجود شبكات دعم قوية لهم. بينما الأكاديميون الجدد أو ذوي الخبرة القصيرة قد يواجهون صعوبة في مواجهة التحديات التي قد تطرأ على أرائهم أو أبحاثهم.

الطريقة والاجراءات:

منهجية الدراسة ونوعها:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف موضوع الدراسة وصفاً كمياً وكيفياً وتفسيرها وتحليلها لتعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء بحسب عدد من المتغيرات (الجنس، والرتبة، والخبرة)، وذلك لملائمة هذا المنهج لطبيعة هذه الدراسة. (عامر، 2010)

مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ عدد افراد مجتمع الدراسة (2600) عضو هيئة تدريس في جامعتي اليرموك البلقاء التطبيقية للعام الجامعي 2023-2024 منهم (1080) في جامعة اليرموك في اخر احصائية على موقع الجامعة موزعين على جميع الرتب الأكاديمية و(1520) عضو هيئة تدريس في جامعة البلقاء موزعين على مختلف الرتب الأكاديمية. وقد تم اختيار عينة بطريقة العينة المتيسرة غير العشوائية وقد بلغت (275) عضو هيئة تدريس موزعين كما في الجدول رقم (1).



الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

العدد	فئات المتغير	المتغيرات	اللقاء التطبيقية	جامعة اليرموك
	ذكر	الجنس	63	106
	أنثى		37	69
73	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة		
105	من 5 إلى أقل من 10 سنوات			
88	أكثر من 10 سنوات			
64	أستاذ مساعد	الرتبة الأكاديمية	26	38
114	أستاذ مشارك		39	75
97	أستاذ		35	62
275	المجموع		100	175

أداة الدراسة:

بعد مراجعة عدد من الأدوات والمقاييس الخاصة بالحرية الأكاديمية في عدد من الدراسات المعدة سابقاً والمنشورة بمجلات علمية مثل دراسة عبد المجيد (2017) وطنبور (2019) وعبدالمجيد (2019) والعساف (2019) والعجلوني (2016) و ابوحميد (2007) تم تطوير أداة مكونة من معلومات شخصية عن المستجيب من أعضاء هيئة التدريس شملت (الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، وسنوات الخبرة) وعلى مقياس تكون من (34) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي: حرية التدريس، والحرية البحث العلمي وحرية المشاركة في صنع القرار الجامعي، وحرية التعبير وخدمة المجتمع.

ومن أجل قياس الصدق الظاهري للاداة تم إجراء بعض التعديلات على فقرة الاداة حتى تتناسب مع البيئة الأردنية حيث تم عرض الاختبار على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وفي ضوء نتائج التحكيم تم تعديل الصورة الأولية للاداة، وإجراء التعديلات لبعض الفقرات من حيث والوضوح ومدى تحقيقها للغرض المطلوب، وقد اعتمد الباحث نسبة اتفاق (86%) للحكم على الصدق الظاهري للاداة. الحرية، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاث مستويات: منخفضة (أقل من 2.03)، متوسطة (3.75-2.03)، مرتفعة (أكثر من 3.75).

ثبات الاداة والتفسير الإحصائي لفقرات

تم حساب القوة التمييزية للفقرات المكونة للاداة الحرية الأكاديمية بواسطة أسلوب علاقة الفقرة بالدرجة الكلية حيث قام الباحث بحساب معامل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بايسيريال . فنتبين أن قيم معاملات الارتباط بين المجالات المكونة للاداة تتراوح بين (0.862 - 0.958) وهي دالة عند مستوى (0.05) وقد تم التحقق من ثبات الاداة على عينة من خارج عينة البحث حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.83) من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون وهذه القيمة مقبولة لغايات هذا الدراسة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بناءً على أسئلة الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك استخدام اختبار ت وتحليل التباين الاحادي وإجراء المقارنات البعدية وذلك باستخدام الرزمة الاحصائية spss.

عرض وتفسير نتائج الدراسة :

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: الذي ينص على : ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظرهم من وجهة نظرهم ؟ ولإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على الدرجة الكلية استبانة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء، كما هو موضح بالجدول رقم (2)



المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الممارسة
حرية البحث العلمي	3.2	041	2	متوسط
حرية اتخاذ القرار	2.87	050	4	متوسط
حرية التدريس	3.80	049	1	مرتفع
حرية التعبير	3.01	049	3	متوسط
الدرجة الكلية للاستبانة	3.22	045		متوسط

يتضح من الجدول السابق أن الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي للاستبانة الحرة الأكاديمية لدى أفراد العينة يقع عند (3.22) و تدل على أن أفراد العينة لديهم درجة متوسطة من الحرية الأكاديمية، كما يتبين من الجدول أن مجال " حرية التدريس " جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.80) وبدرجة تقدير عالية، يليه في المرتبة الثانية مجال (حرية البحث العلمي) بمتوسط حسابي بلغ (3.2) وبدرجة تقدير متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال (حرية التعبير) بمتوسط حسابي بلغ (3.01).

الإجابة المتعلقة بالسؤال الثاني: " ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء للحرية الأكاديمية". للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الممارسة للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظرهم الجدول (3) يبين ذلك.



الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الدرجة
3	اختار الطلبة للإشراف عليهم برسائلهم الجامعية	3.92	1.11	1	كبيرة
2	أشارك بالمؤتمرات والندوات العلمية المناسبة	3.94	1.12	2	كبيرة
7	أشرف على البحوث العلمية المناسبة لاهتمامي	3.87	0.90	3	كبيرة
6	اقترح طرح برامج جديد في الجامعة	3.88	1.08	4	كبيرة
8	أشارك في الإشراف على الرسائل الجامعية بتخصصي	3.86	0.91	5	كبيرة
1	أشارك في اختيار المجلات العلمية والدوريات	3.98	1.16	6	كبيرة
4	أشارك في اللقاءات والحوارات المختلفة مع الزملاء	3.91	1.10	7	كبيرة
5	أشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخطط الدراسية	3.89	1.09	8	كبيرة
9	أشارك بصياغة الخطط الاستراتيجية بالجامعة	3.85	0.91	9	كبيرة
10	أشارك بعدد من اللجان في المجتمع الخارجي	3.83	0.84	10	كبيرة
11	أتحدث مع طلبتي بحرية كاملة داخل القاعات	3.80	0.96	11	كبيرة
12	أنشر البحوث في المجلات التي اختارها دون تدخل	3.79	0.82	12	كبيرة
13	أشارك بمناقشة الرسائل الجامعية في تخصصي	3.76	0.95	13	كبيرة
14	أقيم طلبتي بالطريقة التي اختارها	3.74	1.12	14	متوسطة
16	أعبر عن آرائي في المجالس الأكاديمية بحرية	3.69	1.05	15	متوسطة
25	أختار أيام التي أراغب بالتدريس فيها	3.17	0.98	16	متوسطة
26	أختار ساعات المقررات المناسبة لي بحرية	3.16	1.00	17	متوسطة



17	اناقش طلبتي واطرح افكاري بحرية ودون قيود	3.68	0.94	18	متوسطة
23	أشارك في سياسات وشروط قبول الطلبة بالقسم	3.38	1.08	19	متوسطة
21	ادافع عن حقوقي بحرية في الجامعة	3.45	1.12	20	متوسطة
19	اطرح المقررات التي ارغب بتدريسها بحرية	3.50	1.16	21	متوسطة
20	اختار المراجع والمصادر المناسبة في المقررات التي ادرسها.	3.48	1.11	22	متوسطة
33	تشجع الجامعة التفكير الحر لأعضاء هيئة التدريس	2.88	0.72	23	متوسطة
34	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة.	3.81	0.71	24	متوسطة
18	تعمل الجامعة على الحد هجرة العلماء ونزيف العقول بفتح قنوات الاتصال مع الكل.	3.62	0.72	25	متوسطة
22	تقوم الجامعة بفرض قيود على أعضاء هيئة التدريس بسبب آرائهم.	3.39	0.87	26	متوسطة
15	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس الحق بإنشاء جمعيات فكرية والمشاركة فيها (داخل وخارج الجامعة).	3.73	0.76	27	متوسطة
30	يواجه عضو هيئة التدريس ضغوطا تحول دون حريته في اختيار أسلوب التدريس	2.98	0.75	28	متوسطة
24	توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في (السفر والتنقل) لغايات البحث العلمي.	3.29	0.73	29	متوسطة
27	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تقديم تفسيراتهم العلمية ضمن تخصصاتهم	3.13	0.71	30	متوسطة
28	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس فرصاً للتفكير الحر المتميز الناقد	3.08	0.76	31	متوسطة
29	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات حرة خاصة بهم. وموضوعية	3.01	0.75	32	متوسطة
16	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن انفسهم في أنشطتها المتعددة	2.99	0.73	33	متوسطة
32	يعبر أعضاء هيئة التدريس عن آرائهم بكل حرية	2.97	0.71	34	متوسطة
	الكلية	3.46			متوسطة

يتضح من الجدول (3) ان درجة ممارسة الحرية الاكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.46). كما تم حساب المتوسطات الحسابية لجميع فقرات الأداة حيث تراوحت ما بين (3.22-3.67)، كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الأداة، حيث جاءت الفقرة (6) التي تنص " أشارك في اختيار المجالات العلمية والدوريات " بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (1.16) وهي قيمة مرتفعة وتمثل درجة ممارسة كبيرة، وربما يعزى ذلك ان عضو هيئة التدريس لديه الحرية في اختيار المجالات العلمية التي ينشر بها وذلك لتنوع المجالات ووجود عدد كبير من المجالات بكل مجالات التخصص التي تتيح له حرية الاختيار للنشر. كما وجاءت الفقرة (2) بالمرتبة الثانية والتي تنص " أشارك بالمؤتمرات والندوات العلمية المناسبة " وبمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (1.12) وتمثل درجة ممارسة كبيرة أيضاً، ويعزى



السبب ان أعضاء هيئة التدريس يشاركون بالمؤتمرات بناءً على اختيارهم وبما يتوافق مع تخصصهم ولا تفرض انظمة الجامعة اي قيود تلزم عضو هيئة التدريس بالمشاركة بالمؤتمرات رغم تشجيعها وتقديم الحوافز المادية لذلك.

اما الفقرة (24) فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (0.71) والتي نصت " يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد لمجالس إدارة الجامعة " وفي المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (23) والتي نصت " تشجع الجامعة التفكير الحر لأعضاء هيئة التدريس " وبمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.72) ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان هناك عدة اسباب قد تمنع أعضاء هيئة التدريس من ممارسة حرية الانتقاد لمجالس إدارة الجامعة في سياساتها.

1- **الخوف من العواقب المهنية:** ان أحد الأسباب الرئيسية لعدم انتقاد أعضاء هيئة التدريس لمجالس إدارة الجامعة هو الخوف من العواقب المهنية. إذا كانت الإدارة غير راضية عن انتقاد علني أو نقد بناء، فقد يتم اتخاذ إجراءات ضد عضو هيئة التدريس مثل الاعفاء من المنصب الادراي أو التضييق عليهم في الترقية. حتى في الجامعات ذات الأنظمة الأكاديمية المستقلة، قد يؤدي الانتقاد العلني لإدارة الجامعة إلى تعرض الأعضاء هيئة التدريس لعواقب مهنية، مثل تقليل الحوافز أو فرص البحث.

2- **الاعتماد المالي والإداري:** فأعضاء هيئة التدريس معتمدين على الدعم المالي الذي تقدمه إدارة الجامعة، سواء كان ذلك من خلال التمويل البحثي أو المكافآت أو حتى العقود الأكاديمية. والانتقاد العلني للإدارة قد يعرضهم لخطر فقدان هذا الدعم، مما يحد من قدرتهم على إجراء أبحاثهم أو تحقيق تقدم أكاديمي.

3- **الرقابة والمراقبة المؤسسية:** قد تكون هناك رقابة مشددة على الأنشطة الأكاديمية والإدارية. إذا شعر أعضاء هيئة التدريس أن أي انتقاد موجه إلى الإدارة قد يُنظر إليه على أنه تهديد للانضباط الأكاديمي أو لمصداقية الجامعة، فإنهم قد يمتنعون عن التعبير عن آرائهم بحرية. هذه الرقابة قد تكون رسمية (من خلال قوانين أو إجراءات إدارية) أو غير رسمية (من خلال توقعات غير معلنه من ادارة الجامعة).

4- **السياسات غير الرسمية:** في بعض الجامعات، فقد تكون هناك سياسات غير رسمية تمنع الانتقاد العلني للإدارة. فالأكاديميون قد يتعرضون لضغوط اجتماعية أو مهنية من زملائهم لتجنب النقد العلني، مما يعزز جواً من الخوف أو الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن.

5 - **في بعض الجامعات يُنظر إلى انتقاد مجالس ادارة الجامعة على أنه تصرف غير مهني أو غير أخلاقي،** مما يضع الأكاديميين في موقف صعب. بعض الأكاديميين قد يشعرون بأن ولاءهم للمؤسسة يعني بالضرورة احترام السياسات الحالية والامثال لها، حتى لو كانوا يختلفون معها.

6- **يشعر الأساتذة أن انتقادهم لمجالس ادارة الجامعة قد يؤدي إلى تأثير سلبي على علاقتهم مع الطلاب.** على سبيل المثال، إذا كانت الإدارة غير راضية عن أداء أو سياسات معينة، فقد تتأثر سمعة الأساتذة الذين ينتقدونها، وهو ما قد ينعكس سلباً على حضورهم أو تفاعلهم مع الطلاب.

ويجب الإشارة انه رغم ان النتائج التي اظهرت ان المستوى العام لدرجة ممارسة الحرية الاكاديمية جاءت بدرجة متوسطة الا ان الجامعات الأردنية شهدت تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات حرية البحث العلمي وحرية التدريس، بما في ذلك تعميم مفهوم الحرية الأكاديمية على مستوى المؤسسات الأكاديمية. وهناك جهود لتحسين الظروف الأكاديمية والبحثية في الجامعات الاردنية ويمكن القول إن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية يتمتعون بدرجة مقبولة من الحرية الأكاديمية مقارنة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية حسب التقارير الدولية التي اشارت لذلك، بسبب الظروف السياسية التي تعيشها هذه الدول.

السؤال الثالث الذي ينص " هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الحرية تعزى لمتغيرات (الجنس وسنوات الخبرة والرتبة العلمية) "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين والجدول (5) يوضح ذلك.



الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة الحرية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	4.01	171	0.57
	أنثى	3.40	134	0.62
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	4.01	200	0.56
	10 سنوات فأكثر	3.67	105	0.57
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	4.01	64	0.62
	أستاذ مشارك	3.90	114	0.54
	استاذ	3.81	97	0.64

يتضح من الجدول (3) ان هناك فروق في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية باختلاف متغيرات الدراسة (الجنس وسنوات الخبرة والرتبة الأكاديمية) ولبيان دلالات الفروق بين متوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي وهو موضح في الجدول (6) التالي.

الجدول (6) تحليل التباين الثلاثي للممارسة الحرية لدى عينة الدراسة

الدالة	قيمة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.00	9.13	3.88	1	4.22	الجنس
0.02	6.06	2.25	1	2.36	سنوات الخبرة
0.06	2.22	1.65	2	1.57	الرتبة الأكاديمية
		0.352	265	89.60	الخطأ
			278	99.19	الكل

يتضح من الجدول (6) نتائج تحليل التباين ما يأتي:

- وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة ممارسة الحرية تعزى لأثر الجنس وكانت لصالح الذكور حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.01) في حين بلغ متوسط الاناث (3.40). وقد يعزو الباحث هذه النتيجة الى اختلاف السياقات الثقافية، الاجتماعية التي تواجه فيها المرأة تحديات أكبر في ممارسة الحرية الأكاديمية مقارنة بالرجال، فالسياقات الثقافية تدفع النساء إلى الالتزام بمواقف أكثر تحفظاً أو تقيد حرية تعبيرهن في مجالات معينة مثل السياسة أو القضايا الدينية، وفي بعض الأحيان، قد يُنظر إلى النساء على أنهن أقل قدرة على التفكير النقدي أو القيادة الأكاديمية، وهو ما قد يؤثر في قبول آرائهن أو أبحاثهن. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الفرص المتاحة لهن أو تهميش آرائهن، مما يؤثر على حريتهن الأكاديمية. كما أن النساء قد يواجهن صعوبة أكبر في الحصول على المناصب الأكاديمية العليا، مثل رئاسة الأقسام أو منصب عميد الكليات، مما يحد من قدرتهن على تشكيل السياسات الأكاديمية أو التأثير في بيئة البحث والتعليم.

- حيث تتفق هذه النتيجة من نتائج دراسة كل من الشبول والزيود واختلفت مع نتائج دراسة السرحاني التي جاءت لصالح الاناث.

- وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لدرجة ممارسة الحرية تعزى لأثر متغير سنوات الخبرة حيث جاءت لصالح اقل من 10 سنوات وبلغ المتوسط الحسابي (4.55) في حين بلغ المتوسط الحسابي 10 سنوات فأكثر (3.67). وربما يعزو الباحث ذلك ان أعضاء هيئة التدريس الأقل خبرة وحديثي التخرج لديه الميل لممارسة الحرية الأكاديمية بشكل أكبر من الذين لديهم خبرة طويلة حيث ان انتشار ثقافة الحرية والتعبير عن الرأي والاطلاع على الحقوق والالتزام بالواجبات جزء من توجهات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة. واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (أبو حميد، 2007) ونتائج دراسة (الطراونة، 2007).



وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لدرجة ممارسة الحرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية وبلغت الدلالة الإحصائية (0.06) وهي أكبر قيم من (0.05). ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى إن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تتفاوت بناءً على الرتبة الأكاديمية، حيث يتمتع الأساتذة بأعلى درجة من الاستقلالية والحرية الأكاديمية نظرًا للخبرة والمكانة المستقرة التي وصلوا إليها، بينما قد يواجه الأساتذة المساعدون ضغوطًا أكبر في مرحلة التثبيت الأكاديمي والصعود الوظيفي. كما أن الأساتذة المشاركين يتوسطون بين هاتين الفئتين من حيث الاستقلالية الأكاديمية. وبحسب وجهة نظر الباحث تلعب عوامل مختلفة تؤدي إلى وجود فروق بين الرتب الأكاديمية في ممارسة الحرية الأكاديمية ومن ذلك الاستقلالية الأكاديمية والمسؤوليات فأساتذة: (Professors) عادةً ما يكون الأساتذة في أرفع المناصب الأكاديمية داخل الجامعة، وهم يتمتعون بمستوى عالٍ من الاستقلالية الأكاديمية. كونهم يمتلكون خبرة واسعة وسمعة أكاديمية قوية، عادةً ما يُسمح لهم بحرية أكبر في إجراء الأبحاث، قيادة المشاريع الأكاديمية، وطرح أفكار نقدية أو مثيرة للجدل. نظرًا لمكانتهم العالية، يكون لهم تأثير كبير في تشكيل سياسات الأقسام أو الكليات وقدرتهم على مقاومة الضغوط المؤسسية. بينما الأساتذة المشاركون: (Associate Professors) فهم يمتلكون درجة من الاستقلالية، ولكن في بعض الجامعات قد يواجهون ضغوطًا أكبر في مرحلة الترقية للحصول على رتبة أستاذ كامل. في هذه الفترة، قد يشعرون بأن عليهم التزام مسارات أكاديمية معينة أو تقديم أبحاث تساهم في تحقيق النجاح المؤسسي، ما قد يقيد حرية تعبيرهم أو استكشافهم لأفكار غير تقليدية. وبالنسبة للأساتذة المساعدون (Assistant Professors):

الرتب العليا. كونهم في مرحلة مبكرة من حياتهم الأكاديمية، قد يكونون تحت ضغط أكبر لإثبات أنفسهم من خلال نشر الأبحاث والامتنال للمعايير الأكاديمية التي تفرضها الجامعات. كما أن العلاقة مع المشرفين أو الأكاديميين ذوي الخبرة قد تحد من قدرتهم على التعبير بحرية عن آرائهم الأكاديمية أو المشاركة في مناقشات مثيرة للجدل. ويلعب النفوذ الأكاديمي والشبكات المهنية عاملًا مهمًا في وجود فروق بين الرتب الأكاديمية في ممارسة الحرية الأكاديمية فالأساتذة لديهم شبكات علاقات أكاديمية واسعة يمكنهم من خلالها ممارسة تأثير أكبر داخل الجامعة أو مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى. هذه الشبكات تمنحهم دعمًا أكبر في مواجهة التحديات التي قد يواجهونها في ممارسة أفكارهم الأكاديمية بحرية. بينما الأساتذة المشاركون قد لا يكون لديهم نفس مستوى النفوذ أو الشبكات الواسعة، ولكنهم لا يزالون جزءًا من المجتمع الأكاديمي ويتمتعون بقدر لا بأس به من الاستقلالية. بالنسبة للأساتذة المساعدون غالبًا ما يكونون في مرحلة بناء علاقاتهم الأكاديمية والشبكات المهنية، ما يجعلهم في موقف أقل تأثيرًا مقارنة بالأساتذة أو الأساتذة المشاركين. ولكن في، جميع الحالات، فإن توفير بيئة أكاديمية تحترم وتدعم حرية التعبير والتفكير النقدي يعد أمرًا أساسيًا لضمان ممارسة الحرية الأكاديمية من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس، بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية.

ان أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الطويلة: عادةً ما يكون لديهم قدرة أكبر على التعامل مع الضغوط التي قد تطرأ نتيجة للرقابة أو التوجيهات من الإدارة الجامعية أو الجهات الحكومية. بسبب خبراتهم الطويلة، قد يكون لديهم فهم أفضل لآليات العمل داخل المؤسسة الأكاديمية، ويمكنهم التفاوض على حرية أكاديمية أكبر أو حتى تخطي بعض القيود المفروضة عليهم. أما أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة فقد يكونون أقل قدرة على التعامل مع ضغوط الإطار الأكاديمي والرقابة الممارسة عليهم، مما يجعلهم أكثر حساسية للقيود السياسية أو الاجتماعية. كما أنهم قد يفتقرون إلى المهارات اللازمة للحفاظ على استقلاليتهم الأكاديمية، أو لتفادي المشاكل التي قد تنشأ بسبب الآراء المثيرة للجدل.

- وكذلك فإن أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الطويلة: غالبًا ما يتمتعون بمكانة أكاديمية راسخة ومصداقية داخل الجامعات والمجتمع الأكاديمي بشكل عام. هؤلاء الأساتذة قد يكون لديهم حرية أكبر في اختيار مواضيع البحث والتدريس دون القلق الشديد من تداعيات ذلك على حياتهم المهنية، خاصة إذا كانوا قد وصلوا إلى مناصب أكاديمية رفيعة مثل أستاذ مشارك أو أستاذ.

- أما أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة: في البداية، قد لا يتمتع هؤلاء الأكاديميون بنفس المكانة أو التأثير داخل المؤسسة الأكاديمية. علاوة على ذلك، قد يكونون أكثر عرضة للرقابة المباشرة أو للتوجيهات من الإدارة الجامعية أو من الأساتذة الأكبر سنًا، مما يقلل من قدرتهم على ممارسة الحرية الأكاديمية بشكل كامل. كما أنهم قد يكونون أكثر اهتمامًا بالحفاظ على استقرارهم المهني وزيادة خبراتهم الأكاديمية، مما قد يجعلهم أقل استعدادًا لمواجهة التحديات التي قد تطرأ بسبب آرائهم أو أبحاثهم.



- ان أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الطويلة عادةً ما يكون لديهم قدرة أكبر على التأثير داخل المؤسسة الأكاديمية أو في البيئة الجامعية بشكل عام. هذه القدرة على التأثير تمنحهم بعض الاستقلالية والحرية الأكاديمية، إذ يمكنهم الدفاع عن أفكارهم أو أبحاثهم بحرية أكبر، وخاصة إذا كانوا معروفين بقدراتهم الأكاديمية أو بحضورهم المؤثر في المجتمع الأكاديمي. بعكس أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة فقد يواجهون صعوبة أكبر في التأثير على القرارات الأكاديمية أو في تحدي الأنماط التقليدية داخل المؤسسة. قد يكون من الصعب عليهم تغيير الأوضاع أو انتقاد السياسات، مما يجعلهم أكثر عرضة للخضوع للضغوط وعدم ممارسة الحرية الأكاديمية كما يرغبون

ومع سنوات الخبرة، يكون لدى هؤلاء الأكاديميين الأكثر خبرة ما يمكنهم من تحمل المخاطر المهنية الناجمة عن التعبير عن آراء مثيرة للجدل أو تنفيذ أبحاث قد تعتبر محظورة. إذا كانوا قد وصلوا إلى مستوى أكاديمي عالٍ ولديهم سمعة أكاديمية جيدة، فإنهم قد يكونون أقل عرضة للعقوبات أو العواقب المهنية مقارنة بأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة حيث إنهم قد يخشون فقدان وظائفهم أو تراجع فرصهم الأكاديمية إذا تمردوا على النظام أو عبروا عن آرائهم بحرية. هذا الخوف من العواقب يحد من قدرتهم على ممارسة حرية أكاديمية كاملة.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:
- ضرورة توفير بيئة تشريعية داعمة لحماية الحرية الأكاديمية وان تكون هناك قوانين واضحة تضمن استقلالية الأكاديميين وتؤكد حقوقهم في التعبير عن آرائهم بدون خوف من العقوبات أو التهديدات.
 - ضرورة ان تتمتع الجامعات والمؤسسات التعليمية باستقلالية أكاديمية تامة بعيدة عن التدخلات السياسية أو التجارية التي قد تؤثر على حرية البحث والتعليم.
 - يجب أن تكون هناك سياسات تحمي أعضاء هيئة التدريس من أي نوع من الضغوط أو التهديدات السياسية أو الاجتماعية التي قد تعرقل حرية تعبيرهم.
 - تطوير آليات لمراقبة وضمان أن ممارسات المؤسسات الأكاديمية تتوافق مع المعايير الدولية للحرية الأكاديمية.
 - توفير تمويل للبحوث من مصادر مستقلة وغير مشروطة، مما يعزز قدرة الأكاديميين على إجراء دراسات حرة دون قيد أو شرط من أصحاب المصالح.
 - تشجيع التبادل الأكاديمي بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم، مما يساهم في نقل المعرفة وتعزيز حرية التعبير الفكري
 - يجب أن تنضم الجامعات إلى المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن الحرية الأكاديمية، مثل إعلان يونسكو بشأن حرية التعليم.
 - يجب على المؤسسات الأكاديمية البحث عن مصادر تمويل متنوعة ومستقلة، مما يقلل من تأثير الضغوط المالية والسياسية على القرارات الأكاديمية.
 - يجب أن تكون عمليات تعيين الأساتذة والباحثين شفافة وتعتمد على الكفاءة الأكاديمية فقط، مع ضمان أن يكون هناك حياد في هذه العمليات لتجنب المحسوبية أو التمييز.
 - ينبغي أن تكون آليات التقييم للأبحاث والأكاديميين موضوعية وتعتمد على المعايير الأكاديمية دون تدخلات خارجية.
 - تبني سياسات واضحة تحترم حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم والقيام بأبحاثهم بحرية.
 - اشراك أعضاء هيئة التدريس في جميع اللجان والنشاطات والمشاركة في عملية صنع القرار الذي يهمهم.

المراجع

- 1- إعلان عمان (2004). الحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، استرجع بتاريخ 2014/3/16 من المصدر: <http://achrs.org/maf/index.php/typography/145-2013-08-07-09-00-11>
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية. (نحو إقامة مجتمع المعرفة). الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد الاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان: المطبعة الوطنية.
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية. (نحو إقامة مجتمع المعرفة).



- الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد الاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان: المطبعة الوطنية.
- 4- سكران، محمد الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه منشورة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 5- الشبول، حمد (2006). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.
- 6- طناش، سلامة. (1994). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية -مجلة الدراسات (العلوم الإنسانية) 22 (5) 1994.
- 7- صديق ، سيار تمر. (2019) الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دهوك وعلاقتها ببعض المتغيرات من وجهة نظرهم (تحليل مقارن) ، مجلة بحوث كلية التربية الأساسية، المجلد 16، العدد 1 ، الصفحات 313-350.
- 8- العامري، فاطمة (2015). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الباحة من وجهة نظرهم. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- 9- الأسود، فايز علي ، عساف ، محمود عبدالمجيد (2014) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 16، العدد 01 ص 63-94 .
- 10- عامر، طارق عبدالروؤف. (2010): البحث العلمي والبحث التربوي مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 11- عناب، تغريد (2014). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عن ممارستهم لها ومقترحات التطوير إربد، جامعة اليرموك، 2014.
- 12- عمار، حامد (1996). الجامعة بين الرسالة والمؤسسة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
- 13- عبد المجيد، أحمد صادق (2017) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وعلاقتها بالقيمة العلمية المضافة واستشراف المستقبل التكنولوجي. مجلة عالم الفكر ، المجلد 171 الاصدار 1، الكويت.
- 14- محافظة، علي (1994). الحريات الأكاديمية في الجامعة الأردنية، بحث مقدم إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت، عمان، 28-27 سبتمبر، 1994.
- 15- الغريب، شبل (2012) الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية مجلد 22 عدد 1 ، ص 23-95.
- 16- الخوالدة، محمد سليمان (2016) واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء و معوقات ممارستها من وجهة نظرهم، مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، العدد 6 مجلد 31، ص 131-168 كانون الاول 2016.
- 17- المومني، إبراهيم (2013). النظرية البنائية والممارسات لتدريسية في مرحلة التعليم الأساسي. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
- 18- نزال، عمران (2010) أسس الحرية في بقاء الانسان والمجتمع والدولة. دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 19- اليونسكو، (2005). من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. التقرير العالمي لليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. فرنسا: مطبوعات اليونسكو.
- 20- الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (2007) تقرير اليونسكو المبادئ الأساسية للحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى التحديات والتهديدات التي تواجه الجامعات في مختلف أنحاء العالم ، منشورات اليونسكو، العدد 1، مجلد 72.
- 21- Academic Freedom:(2011) The History of an Idea.Frank Furedi Academic freedom, which began throughout the century, examines the factors that contributed to it in economic and intellectual terms. Studies in Higher Education. • Volume: 36• Number: 1
- 22- Cary Nelson & Kevin Mattson .(2005)The State of Academic Freedom in the



- United States": The University of Chicago Press: Chicago, USA.
- 23- Edward Peter Stringham : (2011)"Academic Freedom: A Critical Introduction": Palgrave Macmillan .New York, USA.
- 24- Global Freedom of Expression Program: (2018) "Academic Freedom and Tenure: A Global Perspective": Columbia University.
- 25- Henry Reichman :(2019)"Academic Freedom in an Age of Uncertainty": Academe.
- 26- Kathi Weeks : (2007)"Academic Freedom in the Age of the Market" Verso London, UK.
- 27- Lucie Pépin :(2015)"The Crisis of the European University: A Global Perspective": Palgrave Macmillan.London, UK.
- 28- Macfarlane, B. (2012). Re-framing student academic freedom: a capability perspective. Higher education, 63. (6):719-732.
- 29- Neil Hamilton : (2017)"The Freedom to Teach: A Guide to Academic Freedom": Praeger. : Santa Barbara, CA, USA.
- 30- Orubit, A. paulley, F. and Abrham, N. (2012) University autonomy. Academic freedom and academic staff union of universities (ASUU) Struggles in Nigeria: Ahistorical Perspective .Asian Social Science.8 (12):265-279.
- 31- Peter Scott (2006) The Right to Higher Education: Beyond Widening Participation" Routledge. New York, USA.
- 32- Richard Hofstadter.(1963) The Idea of the University": Doubleday. : New York, USA
- 33- Spooner, Keri. (2000). Strategies for Implementing Management Role of human resources Management. Journal of knowledge Management: VOL.4, N.4.
- 34- Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies. Academic freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges –The Nigerian Example. Council for the Development of social science research in Africa, 9 (2) 63-89.
- 35- United Nations Educational, and Scientific : (2007)"Academic Freedom and the Right to Education": Cultural Organization.